بيان

وفد دولـــة قطـــر

يلقيـه

الشيخ/محمد بن حمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٣) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمـام

اللجنة السادسة

حـول

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

١٢ اكتوبر ٢٠١٨

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر أن يعرب عن تقديره للأمين العام، على تقريره القيّم، ونضم صوتنا إلى بيان حركة عدم الانحياز. كما نثني على جهود اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، ونؤيد المقترحات والأفكار الرامية لتعزيز عمل المنظمة الدولية.

السيد الرئيس،

تستمد الأمم المتحدة، كنظام متعدد الأطراف، شرعيتها من الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء باحترام مبادئ ومقاصد المنظمة الدولية وفق ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، حيث كان هذا الالتزام مصدراً لإلهام المجتمع الدولي في معالجة الأزمات والنزاعات الإقليمية والدولية، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وضمن هذه الرؤية ثمة توافق دولي بأن أهداف الأمم المتحدة لن تتحقق إلا من خلال التعاون الدولي، ومن ذلك تعزيز سبل الوقاية الجماعية من الازمات، واللجوء إلى حل الخلافات والنزاعات وفق أحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن من المؤسف أن يشهد العالم اليوم تنامياً لبعض التوجهات التي تتجاهل أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن ذلك محاولات فرض سياسة الإملاءات والتدخل في الشؤون الداخلية وتقويض سيادة الدو تحت ذرائع ومزاعم بعيدة عن الواقع، ولا تمت بصلة لمنظومة الأمم المتحدة، وهو ما يُشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام القانون الدولي، وتهديدا خطيرا للنظام الدولي. ولعل ما يزيد من خطورة تلك التوجهات والسياسات أنها تساهم في خلق بيئة غير مستقرة، وتؤجج النزاعات وتساعد التنظيمات الإرهابية من التحرك بحرية لتحقيق أهدافها مستغلة غياب التنسيق الإقليمي والدولي المترتب عن تلك السياسات غير المشروعة.

لقد أكد المجتمع الدولي في العديد من القرارات والإعلانات الدولية رفضه لمثل تلك السياسات والإجراءات الأحادية، حيث يتم فرض الولاية القضائية لدولة أو

مجموعة من الدول على الدولة المستهدفة، مما يشكل انتهاكا لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، بالإضافة لانتهاكها لولاية أجهزة الأمم المتحدة التي حددها الميثاق.

السيد الرئيس،

لقد أثبت الواقع الدولي بأن السياسات الأحادية تفتقد إلى أساس قانوني وتُشكِّل إحدى التحديات الخطيرة للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وتُمثل تهديدا لمنظومة الأمن الجماعي، وتُجهد القدرات الجماعية على الاستجابة للتحديات المترتبة على تلك السياسات، في الوقت الذي تستمر فيه النزاعات القديمة والمستجدة والمستعصية على الحل.

وبالنظر لأن التدابير التي يتخذها مجلس الأمن تأتي في إطار استراتيجية سياسية شاملة، ومقيدة بوجود تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين أو ارتكاب عمل من أعمال العدوان، وألاّ يتم فرض تلك التدابير إلا بعد استنفاذ جميع الوسائل السلمية لتسوية المنازعات المنصوص عليها في الميثاق وبعد تقييم آثارها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فإن الإجراءات الأحادية غير القانونية تشكل انتهاكاً صارخاً للميثاق وتفتقد لأي أساس قانوني لكونها ترمي لتحقيق أهداف خاصة وغير مشروعة، ولا تمت بصلة للمجتمع الدولي. وعليه، واستناداً لمسؤولية الدول حيال تنفيذ أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها لمنع الإجراءات الأحادية.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة قطر رفضها القاطع لأية سياسات تتعارض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وتشكل انتهاكاً للميثاق. واتساقاً مع سياستنا في دعم العمل الجماعي، وظّفت بلادي قدراتها وعلاقاتها وشراكاتها الدولية الراسخة المستندة إلى القانون الدولي لتعزيز عمل الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها في مجال الأمن والسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ونُشير في هذا المقام إلى الدور الذي اضطلعت بها دولة قطر في تسوية النزاعات بالسبل السلمية استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وبالتشاور مع الأجهزة الأممية المعنية، حيث شكل هذا المنحى ركيزة أساسية في سياسة دولة قطر.

واستناداً إلى هذا السجل المميز لدولة قطر في احترام القانون الدولي وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات التي تهم الأسرة الدولية، فإنها تفخر اليوم بشراكاتها على المستوى الدولي، وتعبر عن التقدير والعرفان عن الدعم والتعاطف الواسع الذي تلمسه لمواجهة التحديات الطارئة التي تتعرض لها بلادي، مشيرين في هذا الخصوص إلى إقرار أعلى هيئة قضائية دولية بالضرر الذي ألحقه الحصار الجائر بالمواطنين القطرين وحقهم في الحصول على حقوقهم، وأشير هنا إلى القرار الصادر في شهر يوليو الماضي من محكمة العدل الدولية بالموافقة على الطلب المقدم من دولة قطر باتخاذ تدابيرَ ضد دولة الإمارات لاتخاذها إجراءات تمييزية بحق المواطنين القطريين، في انتهاكٍ للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، حيث ألزم قرار المحكمة الإمارات أن تضمن لَمَّ شملِ الأسر التي تضم قطريين والتي فرقتها التدابير التي اتخذتها، وإعطاء الفرصة للطلاب القطريين لاستكمال تعليمِهم، أو الحصولِ على سجلاتهم التعليمية إذا رغبوا في استكمال دراستهم في أماكن أخرى، وكذلك السماح للقطريين بالوصول إلى محاكم الإمارات وغيرها من الأجهزة القضائية. ولا شك فإن ذلك يدفعنا للمضي في التزامنا بالقانون الدولي وشراكاتنا مع المجتمع الدولي حيال احترام الصكوك الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً السيد الرئيس، فإن دولة قطر ستواصل مشاركتها في عمل اللجنة الخاصة، ودعم كافة الجهود التي تُساهم في تعزيز دور الأمم المتحدة لتمكينها من تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، وتوظيف قدراتنا للعمل مع شركائنا في المجموعة الدولية لصون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً،